اجماع اهل الحق علي ان الكاينات كلها انما تقع بارادة الله تعالي ولا فرق في
ذلك بين الايمان والكفر وبين الطاعات والمعاصي وغير ذلك من ساير
الممكنات اختلفوا في اطلاق لفظ ارادته تعالي لخصوص الكفر والمعصية
مثلا فمنهم من منع علي طريق الادب فقط لدفع توهم ان الفعل يستحق
اسم الكفر والمعصية باعتبار اضافته الي الله تعالي وهو ليس كذلك
وانما ذلك الاسم للفعل المخلوق لله تعالي المراد له باعتبار وجوده
في ذات العبد واضافته اليه فالعبد هو الموصوف بالكفر والمعصية
وان لم يكن مخترعا لهما والله تعالي لا يتصف بهما وان كان مخترعا لهما
وهكذا ساير الافعال انما يوصف تعالي بانه مخترع لها مريد لها
لا انه يتصف بشي منها لاستحالة اتصاف ذاته العلية بالحوادث
وتقريبه في الشاهد انك لو وضعت شيا في اناء ولذلك الشي
رايحة خبيثة او لون قبيح لكان المتصف بذلك الخبث او القبح
وان لم يكن له اثر فيه البتة ذلك الاناء لا انت وان كنت الواضع
له فيه وبالجملة فالافعال كلها بالنسبة اليه تعالي حسنة وانما
انقسمت باعتبار وجودها في العباد بحسب ما اكتسبوا منها
شرعا او عرفا وان لم يكن لهم اثر في شي منها البتة وبعضهم وجه
هذا القول بان تخصيص الكفر والمعصية باسنادهما الي ارادة
الله تعالي دون غيرهما يصير شبيه الاعتذار بذلك في دفع الذم
اللاحق للكافر والعاصي شرعا وذلك ليس بعذر في الشرع ولا يسال
تعالي عما يفعل او يحكم وكيفية التعبير علي هذا القول ان يعم جميع
الكاينات بلفظ الارادة فيفهم من التعميم دخول الكفر والمعاصي
مع المحافظة علي حسن الادب في التعبير وله ان يخصص علي هذا
القول اطلاق لفظ الارادة علي الطاعات وما يعد من المحاسن شرعا
او عرفا لسلامة العبارة اذ ذاك من سوء الادب وينبغي ان يخصص
هذا بما اذا لم يكن في السامعين من يفهم هذا التخصيص ان المعاصي
ليست مرادة لله تعالي اما اذا كان فيتعين التعميم لا غير ومما يشهد
لهذا القول في طلب مراعاة الادب قوله تعالي صراط الذين انعمت
عليهم فاسند ذلك لنفسه العلية ثم قال غير المغضوب عليهم
ولم يقل اغضبت عليهم وانا لا ندري اشر اريد بمن في الارض ام اريد
بهم ربهم رشدا ما اصابك من حسنة فمن الله وما اصابك من سيية
فمن نفسك ومن الايمة من اجاز تخصيص لفظ الارادة بالكفر
والمعاصي ولم يجعل فيه سوء ادب لوضوح المعني من الفرق بين المتصف
بالشي والمخترع له ومنهم من فرق بين التعبير في مقام التعليم

والايضاح

والايضاح لمتعلق الارادة فيصح التعميم والتخصيص مطلقا وبين غيره فيلزم
الادب علي ما تقرر في القول الاول قال العارف السنوسي وهذا الباب احسن
الاقوال ثلثة الذي يظهر تصحيح النظر ان هذا الخلاف ردا وقبولا جار في كل
الصفات المتعلقة لكني لم اقف عليه الا فيما مر ثم كادوا يطبقون
علي امتناع اطلاق مثل خالق القردة عليه تعالي والله اعلم
ونساله التوفيق للصواب **و** للعطف علي ارادة واختلاف المتعاطفين
تعريفا وتنكيرا لا يبعد عنه اي **والعلم** ايضا في وجوب تعلقه بالممكنات
ووجوب عدم تناهي متعلقاته ووجوب وحدته مثل القدرة
في ذلك تموا استوا **لكنه** وان شاركهما في انه **عم ذي** الممكنات التي
تشعر بها عموم قوله يمكن علي ما مر تقريره فقد خالفهما **و** زاد
عليهما بانه **عم ايضا واجبا** عقليا كذاته تعالي وصفاته **و** عم
ايضا **الممتنع** العقلي كشريكه واتخاذه تعالي ولدا او صاحبة وحاصله
ان علمه تعالي غير متناه اما بمعني انه لا ينقطع واما بمعني انه لا يصير
بحيث لا يتعلق بالمعلوم ويحيط بما هو غير متناه كالاعداد والاشكال
ونعيم الجنان وشامل لجميع الموجودات والمعدومات الممكنة والممتنعة
وجميع الجزييات والكليات ومع هذا فهو واحد لا تعدد ولا تكثر
فيه اما عموم تعلقه سمعا فلمثل قوله تعالي والله بكل شي عليم
عالم الغيب والشهادة لا يعزب عنه مثقال ذرة يعلم خاينة الاعين
وما تخفي الصدور يعلم ما يسرون وما يعلنون الي غير ذلك واما عقلا
فلان المقتضي للعالمية هو الذات اما بواسطة المعني اعني العلم
علي ما هو راي الصفاتية وهو الحق او بدونها علي ما هو راي النفاة
والمعلومية امكانها ونسبة الذات الي الكل علي السوية
فلو اختصت عالميته بالبعض دون البعض لكان ذلك بمخصص
وهو محال لامتناع احتياج الواجب في صفاته وكمالاته لمنافاته
الوجوب والغني المطلق واما وجوب وحدته فلان الناس جملة
وتفصيلا انحصروا في فريقين احدهما اثبت العلم القديم مع وحدته
والاخر نفاه ولم يذهب الي تعدد علومه قديمة احد ممن يعتد به الا
ابو سهل الصعلوكي من الاشعرية فانه قال بان لله تعالي علوما
لا نهاية لها كما ان متعلقاتها كذلك وهو محجوج بالاجماع قبل ظهور
خلافه لا يقال كيف يستقيم القول بوحدة العلم مع انه تعالي عالم
بما سيكون وبالكاين والعلم بما سيكون مغاير للعلم بالكاين لان العلم
بما سيكون يستلزم عدم ذلك المعلوم والعلم بالكاين يستلزم وجوده
فلو كان عينه لزم ان يتعلق باحدهما علي خلاف ما هو عليه لانا